عمومية الشركة أقرت توزيع 3٪ نقداً و3٪ منحة أسهم خزينة

طلال البحر: «عقارات الكويت» ستركز على استكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة المدرة للدخل

■ إبراهيم الذربان: 341 مليون دينار إجمالي موجودات الشركة.. و6,25 ملايين دينار أرباح العام الماضي

طلال البحر

إبراهيم الذربان

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة عقارات الكويت في اجتماعها توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بنسبة 3٪ من القيمة الاسمية للسهم، أي بواقع ثلاثة فلوس للسهم الواحد، و3٪ منحة أسهم خزينة (ثلاث أسهم خزينة لكل مائة سهم)، على أن يكون تاريخ حيازة السهم 24 مايو، وتاريخ الاستحقاق 29 مايو.

وتحدث إبراهيم الذربان، رئيس مجلس الإدارة، عن الأداء المالي للشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 قائلا: حققت شركة عقارات الكويت أرباحا بلغت 6,25 ملايين دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقارنة بأرباح بلغت 3,56 ملايين دينار لسنة 2020، أي ما يعادل 6,92 فلوس للسهم مقارنة بمبلغ 4,1 فلوس للسهم عام 2020، وأضاف: ارتفعت الإيرادات التأجيرية إلى مبلغ وقدره 21,4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 18,4 مليون دينار عام 2020، وبلغت موجودات الشركة 341 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 318,5 مليون دينار لعام 2020.

وعن الأداء التشغيلي للشركة، تحدث طلال البحر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة: شهد عام 2021 بداية التعافي من جائحة كوفيد-19 التي أثرت سلبا على كل القطاعات. وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات المرتبطة بالجائحة، استطاعت الشركة التقدم بخطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافها. فعلى المستوى المحلي قامت شركة بورصة الكويت بترقية الشركة من السوق الرئيسي الى السوق الأول، وانتهت الشركة من تطوير بلوك أ الرقعي وتجديده بشكل كامل وبدء تأجيره. وإنجاز ما نسبته 39٪ من فندق ارابيلا- البدع، حيث من المتوقع الانتهاء منه نهاية العام الحالي.

وأضاف: في الإمارات، انتهت الشركة من المرحلة الأولى من مشروع دومس السكني، والذي يتكون من خمسة أبراج، لتسكين أكثر من 4000 عامل، وجار العمل على تطوير برجين جديدين، في الولايات المتحدة الأميركية، انتهت الشركة من تطوير أول مشروع لها في ميامي، -YOTELPAD Miami متعدد الاستخدامات، بالتعاون مع شريكها المطور Aria Development Group، والذي يضم 231 وحدة سكنية.

وكانت الشركة قد أعلنت خلال الربع الأخير من العام الماضي عن تعاون ثان مع Aria Development Group، عبر استثمار مشترك مع الشركة التجارية العقارية لتطوير مشروع 501 First Residences، في ميامي. يتألف المشروع من 40 طابقا، يضم 448 وحدة سكنية تتراوح بين وحدات الاستوديو بمساحة 400 قدم مربع، ووحدات مكونة من غرفتي نوم بمساحة 830 قدما مربعة.

وعن خطط الشركة المستقبلية، قال البحر: مع بداية التعافي من آثار الجائحة، وتحسن المؤشرات الاقتصادية، سنركز جهودنا على استكشاف فرص استثمارية جديدة للاستثمار في الأصول المدرة للدخل داخل الكويت وخارجها، ودراسة عدة مشاريع لاختيار أفضلها لتتم إضافتها إلى محفظة العقارات المملوكة للشركة. وكذلك تنويع مصادر دخلنا من حيث وجود الشركة في مجموعة متنوعة من الأسواق.

وليد البدر: إنجاز عدد من المشاريع الإستراتيجية الكبرى

133٪ قفزة في أرباح «البترول الوطنية» إلى 341,38 مليون دينار

وليد البدر

حققت شركة البترول الوطنية الكويتية زيادة نسبتها 133٪ في أرباحها الصافية في السنة المالية 2021ـ2022 مقارنة بالسنة التي سبقتها، طبقا لما أعلنه رئيسها التنفيذي وليد البدر على حساب الشركة عبر «تويتر».

وقال وليد البدر إن البترول الوطنية حققت صافي أرباح عن السنة المالية 2021ـ2022 بلغ 341,38 مليون دينار (ما يعادل 1,114 مليار دولار) ارتفاعا من الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية السابقة 2020ـ2021 والتي بلغت 146,544 مليون دينار. وقال البدر «كان لنجاح الشركة في إنجاز عدد من مشاريعها الاستراتيجية الكبرى أكبر الأثر في تعزيز قدرتها وكفاءتها الإنتاجية والتنافسية».

وذكر من هذه المشاريع، مشروع الوقود البيئي ومشروع خط الغاز الخامس.

وشركة البترول الوطنية تابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتمتلك مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله اللتين خضعتا لعملية تطوير شاملة عرفت بمشروع الوقود البيئي بتكلفة إجمالية 4,680 مليارات دينار.

بالتعاون مع البنك الكويتي للطعام والإغاثة

«المتحد» وزّع قسائم شرائية لكسوة العيد

قسائم لشراء كسوة العيد

انطلاقا من استراتيجيته للمسؤولية المجتمعية والتي تركز على أهمية تحقيق التكافل، قام البنك الأهلي المتحد بالتعاون مع البنك الكويتي للطعام والإغاثة، بتوزيع قسائم شرائية على الأسر المتعففة لمساعدتهم في شراء كسوة العيد مما أدخل السرور عليهم وعلى أبنائهم.

وتعد هذه المبادرة امتدادا لتعاون البنك الأهلي المتحد المستمر الاستراتيجية مع مع البنك الكويتي للطعام والإغاثة من خلال المشاركة في العديد من المبادرات والفعاليات التي تهدف إلى تخفيف معاناة الأسر المتعففة ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم في المناسبات المختلفة.

وبهذه المناسبة، أفادت فاتن التميمي رئيس إدارة المسؤولية المجتمعية والإعلام الاجتماعي بالبنك الأهلي المتحد: نحرص في البنك الأهلي المتحد على المساهمة في كل الجهود الرامية إلى تخفيف المعاناة عن الأسر المحتاجة والمتعففة، وبخاصة خلال شهر رمضان شهر الرحمة والخير.

وأضافت التميمي أن البنك يحرص كل الحرص على على تنمية قيم العطاء والتواصل، وتشجيع التكافل والتراحم، مؤكدة أن هذه المبادرة تأتي ضمن محاور البرنامج المجتمعي للبنك، والذي يحرص على تقديم مفهوم متميز للمبادرات المجتمعية والتي تهدف بشكل أساسي إلى تلبية متطلبات أفراد المجتمع وتوفير احتياجاتهم اللازمة في الوقت المناسب.

عمومية الشركة وافقت على استقالة المجلس السابق

«أجوان الخليج» تنتخب مجلس إدارة جديداً

منصور الكندري خلال الجمعية العمومية

طارق عرابي

انتخبت الجمعية العمومية العادية (المؤجلة) لشركة أجوان الخليج العقارية، والتي عقدت ظهر امس بنسبة حضور بلغت 41,99٪، مجلس إدارة جديدا للشركة للسنوات الـ 3 المقبلة، مؤلفا من كل من بدر منصور مكي الجمعة، محمد عبدالله سعد الرشيد، سعد فؤاد عباس بهبهاني، د.عادل عبدالله ناصر الحسينان، خالد فهد فارس الوقيان، فيما جاء احتياطا كل من محمد مجيد موسى الاستاد وعبدالله محمد عبدالله الرشيد.

وفي تصريح خاص لـ «الأنباء»، قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المفوض منصور الكندري، ان الجمعية المؤجلة عقدت التزاما بتعليمات هيئة أسواق المال الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأسواق المالية وتعديلاته بشأن ضرورة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية. وأضاف أن الجمعية العمومية وافقت على جميع بنود جدول الأعمال بما فيها قبول استقالة رئيس مجلس الإدارة السابق مع باقي أعضاء مجلس الإدارة، قبل أن تنتخب مجلس الإدارة الجديد المذكور أعلاه.

أسواق المال العالمية تتخذ منعطفاً حاداً من الانخفاضات بعد رفع معدلات الفائدة الأميركية

«الوطني»: الاقتصاد العالمي بين ناري التضخم والركود

قال تقرير أسواق النقد الأسبوعي الصادر عن بنك الكويت الوطني إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قام بتطبيق الخطوة الأكثر تشددا لسياساته النقدية والتي لم نشهد مثلها منذ عقود عديدة برفعه سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، ليرتفع نطاق سعر الفائدة إلى 0,75٪ و1٪، وتعتبر تلك الخطوة هي أكبر زيادة يقوم بها الفيدرالي منذ عام 2000 وهي أول مرة يرفع فيها أسعار الفائدة في اجتماعات متتالية منذ عام 2006. وقد تم التصويت على رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس بالإجماع وأعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول عن رفع أسعار الفائدة في المستقبل بنفس الوتيرة، ما هدأ من مخاوف إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في الوقت الحالي.

كما أعلن الفيدرالي أيضا عن بدء تقليص ميزانيته العمومية البالغة 8,96 تريليونات دولار الشهر المقبل. ومن المقرر أن يتم تخفيض الميزانية العمومية على مراحل، حيث سيسمح الاحتياطي الفيدرالي بمستوى محدد من عائدات السندات المستحقة للتداول كل شهر أثناء إعادة استثمار الباقي.

واعتبارا من يونيو المقبل، سيبدأ الفيدرالي في خفض حيازته من سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري بوتيرة شهرية مجمعة تبلغ 47,5 مليار دولار (30 مليار دولار من سندات الخزانة و17,5 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري) لمدة ثلاثة أشهر، ثم ترتفع إلى 95 مليار دولار (60 مليار دولار من سندات الخزانة و35 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري).

وأدلى جيروم باول بتصريحات تؤكد ثقته في قدرة الاحتياطي الفيدرالي، على تحقيق هبوط ناعم للاقتصاد الأميركي، وقال إن التضخم مرتفع للغاية وندرك أنه يسبب صعوبات، ونحن نتحرك بسرعة لإعادته إلى مستويات أقل من ذلك.

وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي بنسبة 1,4٪ في الربع الأول من العام الحالي وذلك بالتزامن مع بدء ظهور تداعيات ارتفاع الأسعار بوضوح، لم يظهر الاقتصاد الأميركي علامات على حدوث أي تباطؤ جوهري، وعلى الرغم من انخفاض الأرقام، إلا أن نشاط قطاعي التصنيع والخدمات كان أعلى من المستويات التي تشير إلى حدوث نمو. وأدى ضعف نمو الطلبات والإنتاج والتوظيف إلى تراجع قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة بشكل غير متوقع في أبريل ووصوله إلى 55,4، فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ عام 2020، مقابل 57,1 الشهر الماضي. كما تراجع أداء مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في أبريل إلى 57,1 مقابل 58,3 الشهر الماضي، إلا انه سجل نموا للشهر الثالث والعشرين على التوالي. ولا يزال سوق العمل في وضع جيد. وكان أداء الوظائف غير الزراعية في أبريل مماثلا لأرقام الشهر الماضي، حيث تخطت التقديرات بإضافة 428 ألف وظيفة بينما استقر معدل البطالة عند مستوى 3,6٪. وعلى صعيد أكثر إشراقا، سجل متوسط الدخل في الساعة نموا وإن كان بمعدل أقل من المتوقع بنسبة 0,3٪، أي اقل من نسبة 0,4٪ المتوقعة.

واتخذت الأسواق منعطفا حادا بعد أن سجلت أعلى معدل نمو منذ مايو 2020 على خلفية نتائج اجتماع الاحتياطي الفيدرالي والتفاؤل الناجم عن رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس. ولا يزال النمو القوي الذي شهدته الوظائف والأجور في الولايات المتحدة مصدرا دائما للضغوط التضخمية. وأنهت مؤشرات داو جونز وستاندرد آند بورز 500 وناسداك تداولات الأسبوع على تراجع، في حين ارتفعت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات متخطية نسبة 3٪. من جهة أخرى، ارتفع مؤشر الدولار الأميركي قرب مستويات 104، ما يعد أقوى مستوياته المسجلة منذ عام 2002 قبل أن يتعرض للتقلبات بعد إصدار البيانات، لينهي الأسبوع عند مستوى 103,66، وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أنه لا يزال متفوقا على أقرانه.

التضخم في منطقة اليورو

تجنبت أوروبا بصعوبة خطر الانزلاق إلى الركود في ظل معركتها المستمرة ضد التضخم والحرب الأوكرانية وقضايا سلسلة التوريد التي تتكالب مجتمعة لجر اقتصاد المنطقة إلى الأسفل. حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الألماني نموا بنسبة 0,2٪ في الربع الأخير مقابل تراجعه الربع الماضي بنسبة 0,3٪. إلا أنه على الرغم من ذلك ساءت توقعات الاقتصاد الألماني في الأسابيع الأخيرة في ظل الصعوبات التي تواجه قطاع التصنيع من نقص المدخلات ووصول ضغوط الأسعار إلى مستويات قياسية نتيجة للحرب. وانخفضت طلبيات المصانع في ألمانيا بنسبة 4,7٪ في مارس الماضي، فيما يعد أعلى بكثير من معدل التراجع المتوقع بنسبة 1٪ وانخفاض الشهر السابق بنسبة 0,8٪، ما يعكس الاضطرابات التي تتعرض لها سلاسل التوريد العالمية وعدم إمكانية الوصول إلى السوق الروسية، والتي تعد وجهة تصدير رئيسية للشركات الألمانية.

من جهة أخرى، انخفضت معدلات البطالة الألمانية في أبريل بمقدار 13 ألف فقط، فيما يعد أبطأ وتيرة لها في عام مقارنة بانخفاض قدره 18 ألفا الشهر السابق، ما يبرز نقاط ضعف سوق العمل نتيجة لتداعيات الحرب في أوكرانيا وارتفاع معدلات التضخم في أكبر اقتصاد على مستوى أوروبا. وستكون مقترحات الاتحاد الأوروبي للحد من اعتماده على إمدادات الطاقة الروسية بمنزلة رياح معاكسة للنمو هذا العام حيث ستستغرق مصادر الطاقة البديلة وقتا للوفاء بمتطلبات اقتصاد المنطقة.

ولا يزال التضخم في منطقة اليورو مدفوعا بصفة رئيسية بأسعار الطاقة، التي ارتفعت بنسبة 38٪ في أبريل مقارنة بمستويات العام السابق. وتم الكشف عن ضغوط الأسعار في المنطقة من خلال ارتفاع قراءة مؤشر أسعار المنتجين الشهرية في أبريل بنسبة 5,3٪ مقابل 1,1٪ الشهر السابق، وتجاوزت التوقعات التي أشارت إلى نموها بنسبة 4,9٪.

المملكة المتحدة.. استمرار التشاؤم

تبدو آفاق نمو الاقتصاد البريطاني شديدة القتامة حتى الآن في ظل توقعات بنك إنجلترا التي تحذر من تضخم ثنائي الرقم وفترة ممتدة من الكساد أو حتى الركود. ومن المقرر أن يرتفع معدل التضخم ليتخطى أكثر من 10٪ في أكتوبر على خلفية زيادة أخرى قد تشهدها أسعار الطاقة في المملكة المتحدة بنحو 40٪. وتواجه الأسر البريطانية انخفاضا بنسبة 1,75٪ في الدخل الحقيقي المتاح هذا العام، فيما يعد ثاني أكبر معدل تراجع منذ عام 1964، حتى بعد تدابير الدعم الحكومية لتخفيف أزمة تكلفة المعيشة، وهذا العام، من المقرر أن يرتفع نمو الأجور بنسبة 5,75٪، أي بمعدل أعلى من توقعات فبراير، قبل أن ينخفض في عامي 2023 و2024. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة هذا العام قبل أن ترتفع إلى 5,5٪ في عام 2025. وسيستمر الركود الاقتصادي حتى عام 2024، مع تسجيل نموا ضعيفا بنسبة 0,25٪.

وتراجع الجنيه الإسترليني بشدة ليصل إلى أدنى مستوياته المسجلة في 22 شهرا حتى بعد رفع سعر الفائدة، حيث حاول جاهدا التخلص من المخاوف المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية، إذ وصل إلى 1,2277 قبل أن يغلق الأسبوع عند مستوى 1,2341. ويعزى ذلك الأداء إلى التحذيرات تجاه الركود، وذلك نظرا لأن ارتفاع معدلات التضخم تضر بالدخل الحقيقي للأسر والشركات.

اختناق الصين تحت وطأة إجراءات الإغلاق

انكمش النشاط الاقتصادي بشكل حاد في أبريل الماضي، حيث طبقت سلسلة من الإغلاقات لاحتواء الفيروس سريع الانتشار، ما أثر سلبا على إنتاج المصانع وتعثرت سلاسل التوريد وألحق خسائر شديدة بالاقتصاد، وانخفض نشاط التصنيع والخدمات إلى أسوأ مستوياته منذ فبراير 2020، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 46 مقابل 48,1 الشهر الماضي، كما تراجع مؤشر مديري المشتريات إلى 36,2 مقابل 40,1 الشهر الماضي، ولا توجد دلائل على تخفيف إجراءات الإغلاق حتى الآن، إلا أن كبار القادة يواصلون تقديم التعهدات لتعزيز النمو الاقتصادي، وفي ظل محاولات تجنب اتباع سياسات التيسير الكمي طوال فترة الأزمة، اتجهت الصين نحو اتخاذ وضعيه التحفيز وتطبيق تدابير مستهدفة لتوفير التمويل للشركات الصغيرة وإحياء القطاع العقاري الجريح.